



نواكشوط، 02 نوفمبر 2024

بيان صحفي

دعوة إلى تجديد الالتزام بتعليم عادل في موريتانيا

إننا في مجلس إدارة ائتلاف المنظمات الموريتانية من أجل التعليم انطلقا من حرصنا على خلق مدرسة عمومية شاملة ونوعية نرحب بقرار الحكومة الموريتانية الفاضلي بتسجيل جميع الأطفال البالغين سن التمدرس في الابتدائية على مراحل في مدرسة جمهورية مجانية ومتاحة للجميع. كما نعتبر هذه المبادرة أساسية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة ولتعزيز النسيج التعليمي في بلادنا.

غير أن تنفيذ هذا القرار الجدير بالثناء يعاني للأسف من عدد من النواقص، منها على وجه الخصوص:

- نقص تدابير الدعم التي توفر الظروف المطلوبة، ولاسيما القاعات والمدرسين والأدوات التعليمية والتدريبية ودورات المياه وغيرها.

- نقص توعية السكان والفاعلين في التعليم الخاص؛

- غياب التقييم للمراحل التي تم إنجازها: سحب السنتين الأولى والثانية من التعليم الخاص؛

- عدم احترام حق الوالدين في تسجيل الأطفال في المدرسة التي يختارونها.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء التمييز بين المدارس الخاصة، نتيجة الإعفاء الممنوح لبعضها لمجرد إيداعها لدى السفارة الفرنسية طلبات لتدريس البرامج الفرنسية، على حساب المؤسسات الخاصة الأخرى التي تستحق الدعم.

إن هذا الوضع يخلق تفاوتاً غير مقبول ويقوض المساواة في الحصول على التعليم.

ونود كذلك تسليط الضوء على محنة العديد من الأشخاص الذين كانوا يعتمدون على وظائف في المدارس الأساسية الخاصة. هؤلاء العمال الذين كانوا في خطوط التعليم الأمامية والذين لم يتلقوا أي دعم من الحكومة يستحقون أن يجدوا مكانهم في المدرسة الجمهورية لتستفيد من خبرة سنوات الخدمة الطويلة التي قدموها للتعليم، خاصة أنهم أصبحوا اليوم في أشد الاحتياج.

بالإضافة إلى ذلك، نلفت الانتباه إلى الحاجة الملحة لإنشاء بنية تحتية مدرسية ملائمة وكافية لتلبية الطلب المتزايد على تعليم نوعي. وبما أن الظروف الحالية لا تضمن بما فيه الكفاية بيئة مواتية لتعلم نوعي فمن الملح ضخ استثمارات كبيرة في هذا المجال.

وأخيراً، ندعو الحكومة وشركاء التعليم والمجتمع المدني إلى تكاتف الجهود من أجل ضمان تعليم عادل وشامل ونوعي لجميع الأطفال في موريتانيا.

مجلس الإدارة